مراجعة تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١
التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار

إعـــداد

أ.د/ يسرى عيسى عبد الفتاح

أستـــاذ التربيـــة الخاصـــة

جامعة الملك سعود سابقا

مراجعة تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١
التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار

إعـــداد

أ.د/ يسرى عيسى عبد الفتاح
أستـــاذ التربيـــة الخاصـــة
جامعة الملك سعود سابقا

تشير الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية المصرية الى أن تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١" التنمية حقٍ للجميع: مصر المسيرة والمسار" في مرحلة فارقة في تاريخَ مصر والعالم، حيث يرصد التقرير مسيرةٍ عقد كامل من عمرً الوطن، أعواما عشرة، عاشتها مصر قد تكون فترة قصيرة في عمر الشعوب، إلا أنها بمثابة عقود طويلة بما شهدته منٍ أحداثٍ ومتغيراتٍ وتحدياتِ جَسام.

قد أدي الحراك السياسي الذي شهدته مصر منذ عامِ ٢٠١١ من حالة عدم االستقرار السياسي و الأمنَ ، انعكسً جميعها سلبا على تراجع مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، والذي عانى لفترات طويلة من اختالالت هيكلية، إلىّ أن هب الشعب المصري من جديد؛ ليستعيد زمام مقدراته بثورته الملهمة في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، والتي كان مصدرً قوتها شعباً عريقاُ يدافع عن هويته وثوابته الوطنية، ويرفض سيطرة القوى الظالمية التي تعادي مبادئ المواطنة والدولة المدنية.

وفى هذا الصدد تؤكد رنده أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائى ان تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١" التنمية حق للجميع :مصر المسيرة والمسار" هو التقرير الثاني عشر في سلسلةُ تقارير التنمية البشرية التي تصدرها مصر منذ عام ١٩٩٤ ليستكمل ريادة مصر للفكر التنموي في هذا المجال، بعد انقطاع امتد عبر سنوات عشر. ويتناول التقرير بالتحليل فترة مفصلية في تاريخ مصر الحديث، إذ شهد العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ً عديدا من التحولات الجذرية بدأت مع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تالها حتى استقرت الأوضاع في يونيو ٢٠١٣، ومن ثم إقرار دستور جديد في عام ٢٠١٤، وأعقبته إصالحات مهمة في السياساتّ

الاقتصادية و الإجتماعية، عالجت بجرأة وحسم تحدياتً تنموية مزمنة، سعيا إلى تحقيق نهضة شاملة تنقل مصر نحو مستقبل أفضل للجميع وشرعت مصر في برنامج وطني جريء للإصلاح الإقتصادى أواخر عام ٢٠١٦، نجح في تحقيق الإستقرار الإقتصادى الكلي، لذلك عندما تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تعطيل الإقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٠، كانت مصر واحدة من الدولً القليلة التي تمكنت من الحفاظ على نمو اقتصادي إيجابي رغم الجائحة. حيث يتواكب صدور تقرير التنمية البشرية في مصر للعام ٢٠٢١ مع مرور العالم بأزمة جائحة كوفيد – ١٩ُ التي تزهق الارواح وتعصف باقتصاديات الدول والاسواق العالمية ما ألقى بظلاله على مناقشة القضايا المتضمنة في التقرير، إذ اتخذت مصرً عديدا من السياسات والاجراءات لمكافحة انتشار الفيروس، وتقليل آثاره السلبية في النمو االقتصادي وعجز الموازنة وميزان المدفوعات، وأداء القطاعات االقتصادية المختلفةِ وعلى رأسها قطاع السياحة والطيران، وقناة السويس والعاملين المصريين في الخارج.

كما يلقي التقرير الضوء على فجوات التنمية وتحديات العقد المتبقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدم بيانات وتحليلات مهمة لدعم مصر في مرحلتها الثانية من الإصلاحات الهيكلية بعد نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى ، ويقدم توصيات بشأن أولويات التنمية الحالية استشرافا للمستقبل، وفي ضوء توافق رؤية مصر له مع رؤية خطة ٢٠٣٠ُ للتنمية المستدامة المتفق عليها عالميا وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، يرى التقرير تقدم مصر في سعيهاّ لتعزز التزامها بضمان الحق في التنمية لجميع المصريين من خلال: تعزيز التمويل من أجل التنمية وزيادة الإستسمار فيها، تطوير قاعدة المعلومات للتخطيط التنموي السليم ولمتابعة إنجازاته، تسريع التحول الرقمي الشامل من خلال الإستثمار في البنى التحتية والتوسع في تقديم الخدمات الرقمية، مواصلة تطوير مؤسسات الإجهزة التنفيذية.

وجاءت محتويات التقرير **كالتالى الجزء الاول الاطار المفاهيمي والمنهجية** حيث يقوم تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ على منهجية تحليلية اعتمد فيها على مجموعة مختلفة من مصادر البيانات الأولية والثانوية، كما أجرى فريق إعداد التقريرً عددّا من المقابلات الشخصية مع عدد من المختصينّ وصناع القرار، لتعميق الفهم المتعلق بمجموعة من القضايا والسياسات المختلفة، إلى جانب التحقق من بعض البيانات والمعلومات واعتمد التقرير على

استخدام البيانات المتاحة في المصادر المحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة مؤشرات نتائج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، ومن أهم قواعد البيانات التي ساعدت على تحليل. الوضع الديموغرافي والأداء الإقتصادى على المستوىّ الكلي والقطاعي والجغرافي، التعداد الإقتصادى لعام ٢٠١٨/٢٠١٧، ومسح الدخل و الإنفاق لألعوام ٢٠١٥، ٢٠١٧، ٢٠١٩، والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للعام ٢٠١٧، وبيانات الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية، وبيانات الحسابات القومية لألعوام العشرة الماضية. كذلك اعتمد التقرير على قاعدة بيانات البنك المركزي المصري بشأن المؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية..

– **الجزء الثانى: مسيرة التنمية في مصر ٢٠١١ – ٢٠٢٠عقد جديد لإلنجاز:** مسار مصر ٢٠٣٠ لتعزيز التنمية المستدامة ، وتضمن نحو نظام عصري للتعليم والصحة والسكن والاصلاح الاقتصادى في مصر: نحو عقد اجتماعي أكثر شموًلً وتمكينا في مصر... النهضة الجديدة للمرأة المصرية: دور قيادي ومساهمة مجتمعية..... إدارة نظم الحماية البيئية في مصر: نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصد ي لمخاطر تغير المناخ ، الحوكمة: نحو منظومة فعالة إلدارة شؤون الدولة والمجتمع..... جائحة كوفيد– ١٩: التعامل مع ألزمة والفرص المتاحة.....

– الجزء الثالث التنمية في أرقام ٢٠١١ – ٢٠٢٠ االستثمار في البشر: وتضمن المبادئ الحاكمة لمسار التنمية في مصرالغايات المستهدف تحقيقها..... الآليات اللازمة للتنفيذ..

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: موجز تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، برنامج الامم المتحدة الانمائى، مصر.